

الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة

Lessons learned from the global financial crisis and the future vision of the institutions of Zakat

د. أشرف محمد دوابه
رئيس قسم العلوم الإدارية والمالية
كلية المجتمع - جامعة الشارقة

ملخص

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي ، وقد تحولت تلك الأزمة إلى طاعون مالي لم ينجو من ويلاتة أحد ، فانتشر ذلك الطاعون المالي ، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تأثرها بالأزمة، وأصبحت تبعاته من : خسائر ، وإفلاس ، وبطالة ، وهبوط بورصات ، وتقلب وتراجع أسعار ، وفقر ، وركود وكساد تضرب الاقتصاد العالمي في صميمه . وتعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات ، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقاً لمصارفها الشرعية . والخسائر الناشئة عن الأزمة المالية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض ، بل ويزيد من الفئة المستحقة للزكاة ، وتلك الإشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملقى على عاتق مؤسسات الزكاة في الحاضر والمستقبل ، من خلال تفاعلها مع تلك الأزمة بالاستفادة من فرصها ، وحسن التعامل مخاطرها .

Abstract

الكلمات الدالة: الأزمة المالية العالمية، مؤسسات الزكاة، التمويل، الاقتصاد الإسلامي

The world lives a financial crisis coming from the capitalist system. The crisis turned into a plague, no one survived from its painful effects. Although the impact varies from one country to another depending on the degree affected by the crisis; the consequences are: losses, bankruptcy, unemployment, and falling stock markets, and the volatility and declining prices, poverty, stagnation and recession hit the world economy in the core.

Zakat institutions collect the zakat funds mainly from individuals and institutions and those funds are used for the beneficiaries of Zakat according to the legitimate recipients. The losses arising from the financial crisis are affecting the incomes of individuals and institutions which affect the value of the Zakat; beside the decline of Zakat value, the beneficiaries of Zakat are increasing. That problem underlines the importance of the roles of Zakat institutions in the present and future, through its interaction with the crisis to benefit from its ..opportunities, and good handling of its threats

الحقيقي خلال العقود الأخيرة، وأصبح الاقتصاد المالي قائماً على المقامرة، وخلق النقود، وهرم مقلوب من الديون يفوق الثروات بلا حدود.

وقد تحولت تلك الأزمة المالية إلى طاعون مالي لم ينج من ويلاتة أحد ، فانتشر ذلك الطاعون المالي، وإن كان تأثيره يختلف من دولة لأخرى تبعاً لدرجة تأثرها بالأزمة، وأصبحت تبعاته من: خسائر، وإفلاس، وبطالة، وهبوط بورصات، وتقلب وتراجع أسعار، وفقر، وركود وكساد تضرب الاقتصاد العالمي

مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ومن والاه .. وبعد :

يعيش العالم أزمة مالية مصدرها النظام الرأسمالي، وقد نشأت تلك الأزمة في صميم النظام المالي، واشتعلت شرارتها في سوق المساكن الأمريكية ولكن جذورها أكثر عمقا. فالتوسع في السوق المالية تجاوز إلى حد كبير معدل النمو في الاقتصاد

وإدارة مخاطرها، وتحديد الفرص التي يمكن أن تولد من رحمها، لتدعيم واستمرارية العمل الخيري بكفاءة وفعالية في الوقت الحالي وفي المستقبل. وقد اعتمد البحث على أسلوب البحث الميداني المكتبي لدراسة وتحليل الإحصاءات والمعلومات والبيانات المتوفرة عن موضوع البحث.

مجتمع وعينة البحث

يتألف مجتمع البحث من مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي، بينما تتمثل عينة البحث في كل من: بيت الزكاة بالكويت، وصندوق الزكاة بالإمارات العربية المتحدة، وصندوق الزكاة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وصندوق الزكاة بلبنان، ومصلة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية، باعتبارها المؤسسات التي استجابت لطلب الباحث بإمدادها بالبيانات والمعلومات المطلوبة.

حدود البحث

وتمثل في:

1 - حدود زمنية: تم تحديد المدة الزمنية لهذه الدراسة بخمس سنوات، لتغطي الفترة من عام 2005م إلى عام 2009م، للوقوف على مدى تأثير إجمالي إيرادات الزكاة في مؤسسات الزكاة بالأزمة المالية العالمية التي انفجرت في سبتمبر من العام 2008.

2 - حدود مكانية: تم تحديد الحدود الجغرافية لكل من دول: الكويت، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة الأردنية الهاشمية، ولبنان، والمملكة العربية السعودية موضوعاً للدراسة.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث يتبعهم خاتمة. يتناول المبحث الأول الأزمة المالية العالمية بين المفهوم والدروس، ويتناول المبحث الثاني والأخير الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية، وينتهي البحث بخاتمة تتناول أهم ما توصل إليه، والله من وراء القصد، وهو سبحانه الموفق والمستعان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول: الأزمة المالية العالمية بين المفهوم والدروس

أولاً / مفهوم الأزمة المالية العالمية:

الأزمة في اللغة العربية تعني الشدة والضغط، ويقال أزمت السنة أي اشتد قحطها⁽¹⁾. وفي اللغة الإنجليزية يعرف قاموس ويبستر (WEBSTER) الأزمة على أنها نقطة تحول للأحسن أو للأسوأ، ويعرفها قاموس أميركان هيرتيج (AMERICAN HERITAGE) بأنها وقت أو قرار حاسم أو حالة لا مستقرة تشمل تغييراً حاسماً متوقعاً⁽²⁾. كما يعرفها قاموس أكسفورد (OXFORD)، بأنها نقطة تحول في تطور ما، ويفسر نقطة

في صميمه. وكان من آخر هذه التبعات ما منيت به دول منطقة اليورو من انفجار الأزمة المالية الأوروبية.

مشكلة البحث

تعتمد مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية من الأفراد والمؤسسات، وتستخدم تلك الموارد لمستحقي الزكاة وفقاً لمصارفها الشرعية. والخسائر الناشئة عن الأزمة المالية العالمية تؤثر بطبيعتها على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات، وهو ما يؤثر على قيمة وعاء الزكاة بالانخفاض، بل ويزيد من الضئيل المستحق للزكاة، وتلك الأشكالية تبرز مدى أهمية الدور الملحق على عاتق مؤسسات الزكاة للتعامل مع تلك الأزمة.

فروض البحث

تأسيساً على مشكلة البحث فإن البحث يسعى إلى اختيار مدى صحة الفرض

التالي:

يمكن لمؤسسات الزكاة الاستفادة من فرص الأزمة المالية العالمية، وحسن إدارة مخاطرها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1 - التعرف على مفهوم الأزمة المالية العالمية، والدروس المستفادة منها.

2 - التعرف على مستقبل مؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية، ومدى قدرتها على الاستفادة من فرصها، وحسن إدارة مخاطرها.

أهمية البحث

تبدو أهمية البحث من خلال تعرضه للأزمة المالية العالمية، وما بها من دروس مستفادة، يمكن البناء عليها لتحديد مستقبل العمل الخيري خاصة لمؤسسات الزكاة، التي تأثرت سلباً بتلك الأزمة، وهو ما يتطلب إدارة ما ينشأ عن تلك الأزمة من مخاطر، والاستفادة بما تتضمنه من فرص، بما يحقق أهداف العمل الخيري واستمراريته.

منهج البحث

من أجل اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه فإن منهج البحث الأكثر ملاءمة في هذا الشأن هو «المنهج الوصفي التحليلي» حيث يتفق مع طبيعة موضوع البحث، وكذلك مع هدفه الذي يسعى إلى محاولة التعرف على الدروس المستفادة من الأزمة المالية بصفة عامة، وللمؤسسات الزكاة بصفة خاصة

فِيهَا خَالِدُونَ يَمَحِقُ اللَّهُ الرَّبَّ وَيُزِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ
كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ⁽⁹⁾

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ
مُؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ
فَلَكم رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ)⁽¹⁰⁾.

فقد ارتبطت بوادِر الأزمة المالية العالمية بصورة أساسية
بالربا أو سعر الفائدة ، حيث عمدت البنوك والمؤسسات المالية
الأمريكية وفي مقدمتها بنوك الاستثمار التي لا تخضع لرقابة
بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على إغراء الأمريكيين
بتملك العقارات بدلا من تأجيرها، وفي ظل سيادة الجشع
Greed ونزوة الربحية ورغبة أعضاء مجلس الإدارة في
الحصول على مكافآت سخية من جراء الربحية قصيرة الأجل ،
ونقل المخاطر إلى مؤسسات شراء الديون والتأمين تغاضت تلك
المؤسسات عن السجل الائتماني للعميل ومدى مقدرته على
السداد، ويسرت له تخفيض قيمة الأقساط في السنوات الأولى
للاقتراض، وكان هذا دافعا أيضا للأمريكيين لشراء عقارات
بغرض استثمارها في ظل تلك التسهيلات المصرفية وفي ظل
تنامي الارتفاع في أسعار العقارات.

بل عمد أصحاب العقارات المرهونة إلى رهن تلك العقارات رهنا
إضافيا من الدرجة الثانية-نتيجة إعادة تقييم العقار لارتفاع
سعره- للحصول على قروض للاستثمار في شراء عقارات
جديدة، وبذلك انتشرت الرهون الأقل جودة subprime، التي
تكون أكثر عرضة للمخاطر في حال انخفاض قيمة العقارات.

وقد بالغت بعض البنوك الأمريكية في الإقراض العقاري حتى
تجاوزت نسبته «أكثر من ستين ضعف حجم رؤوس أموالها
كما في حالة UBS، ويقال إن الوضع بالنسبة لبنك Lehman
Brothers كان أكبر»⁽¹¹⁾، وهو ما أدى إلى مضاعفة مخاطر
عدم السداد ، فضلا عن خلق أضعاف مضاعفة من خلق
الائتمان.

وفي ظل منح القروض العقارية بسعر فائدة معوم (أي متغير)
، ومع الارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي
الفيدرالي الأمريكي منذ عام 2004م، والذي «سجل نسبة
5.25 % خلال العام 2006م»⁽¹²⁾، فقد انعكس هذا الارتفاع على
تلك القروض حيث أدى إلى زيادة في أعبائها من حيث خدمتها
وسداد أقساطها.

وقد شهدت عملية إصدار قروض الرهن العقاري ذات
التصنيف الائتماني المنخفض زحما، حيث ارتفعت قيمتها من
213 مليار دولار أمريكي في عام 2002م إلى أكثر من 700
مليار دولار أمريكي خلال عام 2006م، كما استحوذت قروض
الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض على حصة
بلغت نسبة 20 % من إجمالي حصة السوق للقروض في عام
2006م، وهي تعتبر أكبر حصة على الإطلاق ، كما ارتفع

التحول بأنها وقت يتسم بالصعوبة والخطورة والقلق على
المستقبل وضرورة اتخاذ قرار محدد⁽³⁾.

وفي اللغة الفرنسية يعرف قاموس (LAROUSSE): الأزمة بأنها
ظرف في غاية الصعوبة في حياة فرد أو مجموعة أثناء سير
نشاط معين، كما عرفها أيضا بأنها حالة تتسم باضطراب
واختلال عميق جدا⁽⁴⁾.

ومصطلح الأزمة في اللغة الصينية يتكون من حرفين (wet-ji)
يدل الجزء الأول على الخطر، ويدل الثاني على الفرصة⁽⁵⁾.

وبذلك نجد أن معاجم اللغات تتفق على أن الأزمة تكشف عن
وجود صعوبة وشدة في الموقف، وترى اللغة الصينية أنها خطر
وفرصة في آن واحد.

أما مفهوم الأزمة اصطلاحا فقد عرفتها دائرة معارف العلوم
الاجتماعية بأنها: حدوث خلل خطير ومفاجئ في العلاقة بين
العرض والطلب في السلع والخدمات ورؤوس الأموال⁽⁶⁾. وهي
لحظة حاسمة تحمل تحولا نحو الأسوأ أو الأحسن⁽⁷⁾.

وهذا المفهوم يتفق مع المعنى اللغوي للأزمة، من وجود الشدة
والقحط، كما يعكسه واقع الأزمة المالية العالمية - التي
انفجرت أساسا بفعل المدمرات الثلاث: الربا، وبيع الديون،
والمقامرة⁽⁸⁾- من وجود قحط وشدة في الأموال نتيجة الخلل في
منح الائتمان العقاري وتعرثر المدينين .

بالإضافة إلى وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي
والاقتصاد المالي أو الورقي، فمعدل نمو وتراكم الديون يتجاوز
أضعاف مضاعفة نمو وتراكم الثروات، كما أن نمو خدمة
الديون يتزايد بصورة تتجاوز أضعاف مضاعفة نمو الدخول.
والأزمة إن كانت تمثل تهديدا، فإنه يمكن أن يولد من رحمها
فرصا إذا تم إحسان استغلالها، وهي تجمع في طياتها دروسا
وعبر.

ثانيا / الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية

لكل حدث عبرة وعظة ودروسا مستفادة، ينبغي لكل من كان
له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد أن يعيها ويستفيد منها. وقد
كشفت الأزمة المالية العالمية عن العديد من الدروس المستفادة
التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - الربا تخبط ومحق وعلان حرب

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمرة الربا من تخبط
ومحق وحرب من الله ورسوله على المرابين مصداقا لقوله
تعالى: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي
يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا
وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانْتَهَى
فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ

وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ⁽²⁰⁾.

فقد كانت المقامرة من الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية، حيث جاءت من خلال تأمين حاملي السندات العقارية على أصل تلك السندات وعوائدها لدى شركات التأمين، وفي حالة فشل المقترض ممثلاً في مشتري العقار في الوفاء بما عليه من التزامات تقوم مؤسسة التأمين بسداد مستحقات حامل السند ثم يتم بيع العقار فيما بعد، وتحصل شركة التأمين على مستحقاتها.

كما ظهرت المقامرة جلية في هذه الأزمة من خلال المقامرات باسم المضاربات أو المراهنات من خلال البيع على المكشوف، والمشتقات المالية على الأوراق المالية سواء أكانت تلك الأوراق خاصة بالديون العقارية أم غيرها.

والبيع على المكشوف يتم فيه بيع أوراق مالية لا يملكها البائع عند إتمام عملية البيع، ويتم التسليم الفعلي بواسطة أوراق مقترضة من سمساره، ثم تشتري هذه الأوراق فيما بعد عندما تنخفض قيمتها السوقية عن القيمة التي سبق أن بيعت بها. وهذا النوع من المعاملات مرهون بتوقع البائع - وغالبا ما يكون مضاربا - انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية محل الصفقة. وإذا حدث العكس واتجهت الأسعار للارتفاع واقترب موعد التسليم، فإن ذلك من شأنه أن يعرض المستثمر لخسائر فادحة لا يقوى عليها المستثمر العادي.

أما المشتقات المالية فتشتق قيمتها من قيمة الأصول موضوع العقود المتداولة في الأسواق المالية الحاضرة، فالأسواق الحاضرة وما يتداول بها من أصول مالية هي الأساس لكي تولد هذه المشتقات، وتقوم تلك المشتقات بصفة رئيسية على الاتجار في المخاطر، وتتمثل أساسا في العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وعقود المبادلة، إضافة إلى التوريق الذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات⁽²¹⁾.

وإذا نظرنا إلى العالم وكأنه شركة واحدة نجد أن لدينا عائدات أو ناتج محلي إجمالي يقدر بحوالي 60 تريليون دولار تدعمها أصول حقيقية تقدر بـ 65 تريليون دولار، وأصول مالية تقدر بـ 70 تريليون دولار. وفي جانب الخصوم نجد أن موقف إجمالي المشتقات عالميا يزيد على الكدرليون Quadrillion دولار وهو رقم لم يتعود معظمنا على استخدامه. هذا قبل أن نأخذ في حسابنا مجالات الدين الخاص أو دين الشركات أو الحكومة. نتيجة لذلك نجد أن العالم عبارة عن مصرف استثماري تزايدت أصوله نتيجة عمليات الرفع المالي العديدة⁽²²⁾.

إن عقود المشتقات ما هي إلا مضبغة للوقت، فهي مقامرة على وقائع مغيبية، يخسر فيها طرف ويكسب فيها آخر، ولا يحدث فيها تسليم ولا قبض للسلع ولا دفع للثمن، وإنما تسوية عند

حجم قروض الرهن العقاري ليصل إلى 1.3 تريليون دولار في مارس 2007م⁽¹³⁾.

وتفاقت أزمة الرهن العقاري مع حلول النصف الثاني من عام 2007م، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم. مما ترتب عليه تحميلهم أعباء إضافية نتيجة لهذا التأخير وفقا لسياسة سعر الفائدة المركبة. وهو ما أدى إلى زيادة في تعثر أصحاب القروض المتعثرين أصلا، وترتب على ذلك قيام المؤسسات المالية المقرضة بالتنفيذ على رهون العقارية مما أدى إلى فقدان الآلاف لمنازلهم المرهونة، واندراج ذلك على سوق العقارات حيث أدى زيادة المعروض منها إلى انخفاض أسعارها، فقد زاد «عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة بنسبة 75 % عام 2007م، حيث بلغ عددها 2.2 مليون، وهو ما يمثل نحو 1 % من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها»⁽¹⁴⁾. وهو الأمر الذي زاد من مخاطر تلك القروض العقارية وأدى بالعديد من العملاء المنتظمين إلى التوقف عن السداد أيضا حيث أن ما تبقى من أقساط على عقارهم أصبح يفوق بكثير القيمة الحالية للعقار نتيجة الانخفاض في الأسعار. «ووصل حجم القروض المتعثرة للأفراد - مع انفجار الأزمة - نحو مائة مليار دولار»⁽¹⁵⁾، وبذلك ظهرت الأصول المسمومة⁽¹⁶⁾، التي فاقمت من أزمة السيولة، وفجرت الأزمة المالية العالمية.

لقد كان الربا وما تبعه من رهن المرهون⁽¹⁷⁾ الذي تحرمهما شريعة الإسلام فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحالها مما دفع بالغرب إلى العودة للفائدة الصفرية أو شبه الصفرية، حتى أن البنك المركزي لزعيمته الرأسمالية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية خفض سعر الفائدة أكثر من مرة ليستقر «منذ 16 ديسمبر 2008 عند مستوى يتراوح ما بين صفر إلى 0.25 % وهو أقل مستوى منذ أن بدأ الاحتياطي الفيدرالي في تسجيل أسعار فائده في عام 1954م»⁽¹⁸⁾، وسار على نهج بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي العديد من البنوك المركزية العالمية لدعم دورة النشاط الاقتصادي والحيولة دون الوقوع في براثن الكساد وتفاقم الأزمة المالية، حتى أن بنك إنجلترا المركزي خفض سعر الفائدة أربع مرات منذ شهر أكتوبر 2008م وكانت حينئذ 5 %، ليصل إلى 1.5 % في يناير 2009م وهو أقل سعر للفائدة في تاريخ البنك منذ إنشائه عام 1694م⁽¹⁹⁾.

2 - القمار دمار:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن حقيقة ثمره المقامرة التي هي من حبائل الشيطان، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُصَدِّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ

أوراق مالية جديدة مضمونة بتلك الأصول.

ويستوجب توريق الديون قيام البنك أو المؤسسة المالية منشطة الأصول بطرح أوراق مالية مقابل مجموعة من الديون التي لديها والمدرة للدخل، كالديون بضمان رهونات على اختلاف أنواعها، أو بيع هذه الديون مباشرة إلى مؤسسات مالية أخرى متخصصة في شراء الديون، وعادة ما تحصل مؤسسات شراء الديون على خصم على قيمة هذه الديون، ثم تقوم بتوريقها في صورة أوراق مالية.

وقد اعتمدت قروض الإسكان في الولايات المتحدة Home Mortgage على الرهن العقاري، وتجميع الديون العقارية الأمريكية وتحويلها إلى سندات مضمونة بتلك الأصول العقارية، وتسويقها من خلال الأسواق المالية العالمية. وبذلك يعمل التوريق على إصدار موجة ثانية من الأصول المالية بضمان الرهن العقاري فالبنك أو المؤسسة المالية المقرضة تقدم محفظتها من الرهونات العقارية كضمان للاقتراض الجديد من السوق عن طريق إصدار سندات أو أوراق مالية مضمونة بالمحفظات العقارية، وهكذا فإن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك أو المؤسسة المقرضة، ولكن البنك أو المؤسسة المقرضة تعيد استخدام نفس العقار ضمن محفظة أكبر للاقتراض بموجبها من جديد من المؤسسات المالية الأخرى، وهكذا تولد المشتقات المالية موجات متتابعة من القروض حيث يولد العقار طبقات متتابعة من الإقراض بأسماء المؤسسات المالية واحدة بعد الأخرى، وهو ما فاقم من المخاطر، حيث نتج عن عمليات التوريق هذه زيادة في معدلات عدم الوفاء بالديون لرداءة العديد من تلك الديون، «مما أدى إلى انخفاض قيمة السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70%»⁽²⁸⁾.

ولم يقتصر التوريق على الديون العقارية فقط بل امتد ليشمل تحويل الحقوق المالية المستحقة التي تتدفق من مجموعة من الأصول المالية الأخرى، من قروض سيارات، ومستحقات بطاقات الائتمان، إلى أوراق مالية تكون مضمونة بتلك المجموعة من الأصول.

وهكذا تحول بيع الديون من خلال التوريق والمشتقات إلى فقاعة من فقاعات انفجار الأزمة المالية العالمية واستفحائها، وقد كان الإسلام سباقاً لمنع مثل هذا الانحراف المالي، فالتوريق بصورته الراهنة ببيع محفظة القروض لغير من عليه الدين لا يجوز شرعاً باتفاق الفقهاء فهو في حقيقته بيع كائى بكائى، كما أن محفظة القروض تباع بأقل من قيمتها وهذا يقع في دائرة الربا المحرم.

4- الأمانة وقاية :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن جشع إدارة المصارف والمؤسسات المالية، بحصولهم على رواتب ومكافآت بلغت ملايين

التصفيّة لفروق يدفعها الخاسرون ويربحها الرباحون، عن طريق لجنة التسوية بالبورصة، وهى تفتك في نهاية المطاف لا بالمتعاملين فيها فحسب، بل بالأسواق والاقتصاد معاً، وقد وصفها المستر وارن بوفت Warren Buffett وصفاً دقيقاً بقوله عنها: «إنها عبارة عن أسلحة دمار شامل»⁽²³⁾.

من أجل ذلك فلا مكان للتعامل بالمشتقات المالية بصورتها الحالية في شريعة الإسلام، كما أن البيع على المكشوف هو نوع من المقامرة - أيضاً - حيث يدخل في بيع الإنسان ما ليس عنده، وبيع الإنسان ما اشتراه قبل قبضه التي حرمتها شريعة الإسلام⁽²⁴⁾.

كما أن التأمين على أصل السند العقاري وعوائده مقابل التزام حامل السند بدفع أقساط محددة إلى شركة التأمين هو عقد محرم شرعاً لاشتماله على غرر كثير، إضافة إلى اشتماله على القمار لارتباط التعويض بحدوث أمر معلق حدوثه على المصادفة والخطر المجرد، كما أن مبادلة الأقساط بالتعويض عند حدوث الخطر يمثل مقابلة نقد مع نقد بالزيادة وهو ربا محرم شرعاً، فضلاً عن كون التأمين أصلاً على سند في أصله وفوائده محرماً⁽²⁵⁾.

وعودة نحو الطريق القويم، فقد أصدرت الهيئة الفرنسية العليا للرقابة المالية (وهي أعلى هيئة رسمية تعنى بمراقبة نشاطات البنوك) قراراً يقضي بمنع تداول الصفقات الوهمية والبيوع الرمزية التي يتميز بها النظام الرأسمالي واشتراط التقابض في أجل محدد بثلاثة أيام لا أكثر من إبرام العقد⁽²⁶⁾. وهذا يتفق وبيع السلم في الشريعة الإسلامية وفقاً لرأى المالكية، كما عمد العديد من الدول الغربية إلى إيقاف التعامل بالمشتقات لمدد زمنية تراوحت من دولة لأخرى، ووضع قيود على التعامل بها.

3- بيع الديون ضياع للأصول :

كشفت الأزمة المالية العالمية عن مصير بيع الدين بالدين الذي حرّمته شريعة الإسلام، والذي أدى بدوره إلى تحول الأصول إلى هباء منثوراً⁽²⁷⁾.

فلم تقتصر المؤسسات المالية الأمريكية على التوسع في الإقراض من خلال الديون العقارية بل عمدت إلى توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد عن طريق المشتقات المالية Financial Derivatives التي استخدمتها لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض من خلال فقاعة التوريق أو التسنييد Securitization للديون العقارية، والذي يجمع بين الاقتراض والمشتقات.

والتوريق أو التسنييد يعني تجميع حزمة من القروض أو الديون المتشابهة، ذات التدفقات النقدية المستمرة في المستقبل، والمضمونة بأصول معينة، من أجل بيعها أو حوالتها، وإصدار

الرشادة في إدارة الأموال، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا جَاءْنَا بِخَيْرٍ مِّنْ أَسْتَأْجَزْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ⁽³⁴⁾) ، وقال تعالى: (اجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَصِيظٌ عَلِيمٌ)⁽³⁵⁾.

5 - لكل أمة أجل

كشفت الأزمة المالية العالمية عن تصدع النظام الرأسمالي، وعن انتقاص لهيمنة أمريكا، وقرب أفول نجم القطب الواحد. وهذا ما يقبله العقل ويقره الشرع. فالعقل يؤكد أنه ليس بعيداً أن يتصدع الاقتصاد الأمريكي وتنتهي الإمبراطورية العظمى ذات القطب الواحد كما حدث لبريطانيا من قبل. وهذا ما شهد به الغربيون أنفسهم وقد ذكر المؤرخ الكندي المشهور (بول كنيدي) - منذ عشرين عاماً - أن: «الولايات المتحدة ستبدأ في الانهيار الإمبراطوري في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين»⁽³⁶⁾.

وألقت ألمانيا باللوم على الولايات المتحدة في حدوث الأزمة المالية العالمية باندفاعها الأعمى وراء أرباح أكبر وقالت إنه سيتعين على واشنطن قبول قدر أكبر من القواعد المنظمة لعمل السوق وخسارة مكانتها كقوة مالية عظمى. وصرح وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) أن: «الولايات المتحدة ستفقد مكانتها كقوة عظمى في النظام المالي العالمي، وسيصبح النظام المالي العالمي متعدد القطبية بشكل أكبر»⁽³⁷⁾.

وطالب الرئيس الروسي (ديمتري ميدفيديف) بإقامة نظام اقتصادي مالي جديد أكثر عدلاً يقوم على عدد الأقطاب، وسيادة القانون والأخذ بالمصالح المتبادلة، معتبراً أن ما سماه عهد الهيمنة الاقتصادية الأميركية قد ولى. وقال: «عهد هيمنة اقتصاد واحد وعملة واحدة ولى بدون رجعة»⁽³⁸⁾. وتوقع الرئيس الأميركي الأسبق (بل كلينتون) أن يتجه العالم نحو نظام متعدد القطبية في الاقتصاد⁽³⁹⁾. ووجه الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) انتقادات حادة إلى النظام الرأسمالي العالمي، وطالب بإعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي من جذوره⁽⁴⁰⁾.

أما ما يؤيده الشرع فمن سنن الله الكونية أن الأيام دول، ولكل أمة أجل، وأن عاقبة الطغيان الزوال. قال تعالى: (الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفُسَادَ فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادِ)⁽⁴¹⁾،

وقال تعالى: (وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ)⁽⁴²⁾.

6 - العُضُّ بِالنَّوَاجِذِ عَلَى الْمَنْهَجِ الْاِقْتِصَادِيِّ الرَّبَّانِيِّ وَحَسَنَ تَسْوِيقِهِ رَحْمَةً بِالْعَالَمِينَ

النظام الاقتصادي الإسلامي يقوم على الاستثمار الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية ولا يفصل بينه وبين الاستثمار

الدولارات بظواهر تنشيط القروض وتحقيق أرقام للتوظيف خاصة القروض العقارية دون البحث عن جودة العميل وقدرته على السداد، ثم ما لبث أن تعثر عملاء هذه القروض وانكشف زيف الإدارة وجشعها، وحصولها على مكافآت عن أرباح وهمية، أودت في نهاية المطاف إلى فقدان الثقة وانفجار الأزمة المالية العالمية.

فعلى سبيل المثال بلغت مرتبات ومكافآت رئيس مجلس إدارة بنك «ليمان براذرز» الأمريكي - الذي ارتبط إعلان إفلاسه في 15 سبتمبر 2008 بانفجار الأزمة المالية العالمية - (486) مليون دولار عن عام 2007م⁽²⁹⁾.

ومن السهل جداً الإحساس بالمؤامرة عند التحدث عن كارثة الصفوة الثرية وبنوك وول استريت المسببة والمستفيدة من الكارثة، وسواء أكان ذلك الأمر صدفة أم بفعل فاعل فإن النتائج ذات قيمة كبيرة لتلك الجهات وخاصة عندما نعلم بأن جولدمان ساش Goldman Sachs قد دفعت مكافآت متوسطها يقرب نصف مليون جنيه إسترليني للموظف الواحد ليس في عام 2007م إنما في عام 2009م⁽³⁰⁾.

وقد كان هذا الجشع محل انتقاد من الكثيرين، فقد هاجم وزير المالية الألماني (بير شتاينبروك) ما وصفه بحملة انجلوساكسونية لتحقيق أرباح كبيرة ومكافآت هائلة للمصرفيين وكبار مديري الشركات. وأضاف قائلاً: «العاملون في البنوك الاستثمارية والساسة في نيويورك وواشنطن ولندن لم يكونوا مستعدين للتخلي عن كل

هذا» ... وطالب الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) بوضع قيود على الرواتب والمكافآت التي يحصل عليها مديرو البنوك والمؤسسات المالية⁽³¹⁾.

وقال وزير المالية السويسري (هانس رودولف ميرتس): «إن على البنوك السويسرية أن تضع نظاماً جديداً للأجور نظراً لأن الفكرة الأساسية لصرف المكافآت أصبحت «منحرفة جزئياً»⁽³²⁾.

وقد وضعت خطة الإنقاذ الأمريكية ضوابط لتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند رحيلهم، وعملت على تفعيل القواعد التنظيمية والإشرافية للرقابة على البنوك والمؤسسات والأسواق المالية⁽³³⁾.

والإسلام كان سابقاً للوقاية من هذا الانحراف، حيث يدعو إلى التحري والتدقيق عند اختيار القائمين على أمر المال سواء عند جمعه أو إنفاقه أو استثماره أو إدارته، من خلال اختيار الأقوياء على العمل، الأمانة على المال، وهما صفتان لازمتان لتحقيق

المسلمون- فقد دفعت هذه الأزمة الغرب بقيادة أمريكا إلى إجراء حركات تصحيحية لنظامها الرأسمالي من ناحية فلسفته وأدواته التطبيقية. وهي تُعدّ فرصة تاريخية لتكون إيجابيين وعمليين بتسويق بضاعتنا الربانية ممثلة في المنهج الاقتصادي الإسلامي كمنظومة عصرية متكاملة تلبّي احتياجات البشرية في اقتصادياتها وتجمع بين الشفافية والعدالة الاجتماعية والأمان والثقة، سواء من خلال العمل على أن يشارك الاقتصاد الإسلامي بفعالية في تصحيح الرأسمالية الغربية واستخدام وسائل الإعلام المرئية والمقروءة وشبكة الانترنت ونحوها في تقديم الفكر الاقتصادي الإسلامي بصورة واقعية تطبيقية، أو من خلال العمل على أن يكون الاقتصاد الإسلامي أحد الأنظمة الاقتصادية العالمية، أو من خلال وضع مشروع اقتصادي إسلامي بصياغة منظومة اقتصادية إسلامية شاملة ومتكاملة قابلة للتطبيق تربط بين فقه النص وواقع العصر ولو على المستويين المتوسط والطويل، لعلنا نصل في المستقبل إلى أن يكون الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي العالمي رحمة بالعالمين.

كما أن هذه الأزمة فرصة للعرب والمسلمين للتوحد حول منهج الاقتصاد الإسلامي، واستيعاب دروس تلك الأزمة وتحدياتها وعدم ترك باب من أبواب أسبابها إلا وأغلقوه، لتجنب ويلاتها وغلق السبل أمام انتقال عدواها. وهي فرصة لضبط نفقاتهم والاستغناء عن الاستهلاك التبذيري والترفي، والاعتماد على ذاتهم في تلبية حاجاتهم، واستثمار أموالهم داخل بلادهم.

كما أنها فرصة للتأكيد على قيمة الاستخلاف في المال باكتسابه من حلال، وإنفاقه في حلال، وأداء ما افترض الله فيه من زكاة تطهيرا للمال وصاحبه، وحقا لمستحقه، وما في ذلك من سد الحاجات، وتحفيز الطلب الفعال، ودفع عجلة الاقتصاد نحو الرواج.

كما أنها فرصة للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية الملتزمة بالعض على المنهج الإسلامي بالنواتج، وفرصة لغيرها من المصارف والمؤسسات المالية غير الملتزمة خاصة الذين يتفنون في التحايل التمويلي وبيحثون عن الأسماء لا المسميات ببيان حقيقة وويلات مخالفة شرع الرحمن، وهي فرصة لمن أباح سعر الفائدة من العلماء بأن يحكموا ضمائرهم وعقولهم وواقعهم وقبل كل ذلك شرع ربهم ليعودوا إلى صوابهم.

إن من نعم الله تعالى أنه حرم في شريعته الخالدة سعر الفائدة باعتباره الربا المحرم، والتوريق باعتباره بيعا للدين بالدين. والمقامرة باعتبارها من حبال الشيطان، ومن سار على غير نهج تلك الشريعة حلت به المصائب من جميع الجوانب، فتلك الاقتصاديات تتخبط كالذي يتخبطه الشيطان من المس، والإسلام حمى بشريعته البشرية من أن تتردى وتشقى بمعصيته، وذلك بأن وضع لها حصونا تحميها وقلعا تدرأ عنها

المالي، فكل تيار مالي لا بد أن يقابله تيار سلعي في ربط محكم. وهو ينظر للفرد والجماعة معا، فيحترم الملكية الفردية ولا يكبتها - كما في النظام الاشتراكي-، ويؤهلها لتنمو في حضان القيم الإيمانية والأخلاقية فلا غش ولا تدليس ولا احتكار ولا ربا ولا مقامرة ولا غبن ولا استغلال كما هو عليه النظام الرأسمالي، وهو في الوقت نفسه لا يهمل دور الدولة كشريك للتنمية مع القطاع الخاص من خلال اضطلاعها بمشروعات المنافع العامة التي تقوم عليها حياة الناس من خلال أفضل استخدام للموارد المائية والرعية ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، ففي الحديث «المسلمون شركاء في ثلاث في الماء والكلاء والنار»⁽⁴³⁾.

وقد كشفت الأزمة المالية عن تشوق الغرب للاقتصاد الإسلامي للخلاص من الأزمة المالية، ولعل ما صدر عن الفاتيكان بهذا الشأن هو خير دليل على ذلك، فقد ذكرت صحيفة الفاتيكان الرسمية المعروفة باسم «أوسيرفاتور رومانو» في عدد 6 مارس 2009م أنه «قد تقوم التعليمات الأخلاقية، التي تركز عليها المالية الإسلامية، بتقريب البنوك إلى عملائها بشكل أكثر من ذي قبل، فضلا على أن هذه المبادئ قد تجعل هذه البنوك تتحلى بالروح الحقيقية المفترض وجودها بين كل مؤسسة تقدم خدمات مالية»⁽⁴⁴⁾.

ومن قبل دعت كبرى الصحف الاقتصادية في أوروبا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي كحل للتخلص من براثن النظام الرأسمالي الذي يقف وراء الكارثة الاقتصادية التي تخيم على العالم؛ ففي افتتاحية لمجلة Challenges الفرنسية - في 11 سبتمبر 2008م - كتب رئيس تحريرها Vincent Beaufile موضوعاً بعنوان (البابا أو القرآن) تساءل فيه عن أخلاقية الرأسمالية؟ وقال: «أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلاً من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا وبمصارفنا؛ لأنه لو حاول القائلون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري؛ لأن النقود لا تلد النقود»⁽⁴⁵⁾.

كما طالب Roland Laskine رئيس تحرير صحيفة Le Journal des finances الفرنسية في مقال له - في افتتاحية الصحيفة في 25 سبتمبر 2008م بعنوان: (هل تأهلت وول ستريت لاعتناق مبادئ الشريعة الإسلامية؟) - بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تهز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة⁽⁴⁶⁾.

لقد فتحت الأزمة المالية العالمية المجال أمام البديل الإسلامي ليتبوأ مكانه الصحيح في الاقتصاد العالمي. وهي في حقيقتها لا تخلو من فرص إيجابية تحتاج لاستثمارها من قبلنا -نحن

2009م، ففي أوائل ذلك العام ، هبطت أسعار النفط الخام إلى 40 دولارا أمريكيا للبرميل، وانخفضت أسعار العقارات والأصول، ونضب التمويل الخارجي. وتراجعت فوائض الحسابات الجارية المجمعة للبلدان المصدرة للنفط إلى 53 مليار دولار أمريكي في عام 2009م، بعد ارتفاعها بأكثر من عشرة أضعاف في العقد السابق حتى وصل إلى 362 مليار دولار في عام 2008م. وتقلص إجمالي الناتج المحلي النفطي بمعدل 4.7 % في عام 2009م، لكن تأثير الأزمة كان مخففا على القطاع غير النفطي الذي حقق معدل نمو قدره 3.6 %، وذلك بفضل مضاعفة الإنفاق الحكومي وما قدمته البنوك المركزية من دعم للسبوتة وضخ لرؤوس الأموال في القطاع المصرفي. وعلى وجه الإجمال حققت هذه الاقتصادات نموا بمعدل 1.5 % في عام 2009 م.

ومما ساعد التعافي في هذه البلدان استئناف تدفقات رؤوس الأموال الداخلة وعودة أسعار النفط الخام إلى الارتفاع حتى تجاوزت 80 دولارا أمريكيا للبرميل مع نهاية العام الماضي. وعاد التحسن المستمر في أوضاع الاحتياطيات الدولية -بحجم متوقع قدره 46 مليار دولار أمريكي في عام 2010م. ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط وحجم الناتج إلى ارتفاع الصادرات النفطية بنسبة 31 % لتصل إلى 682 مليار دولار أمريكي ، وزيادة فائض الحساب الجاري بأكثر من الضعف ليصل إلى 140 مليار دولار أمريكي، وتعزيز النمو في إجمالي الناتج المحلي النفطي ليسجل 4.4 % في عام 2010م. وإضافة إلى ذلك تخطط حكومات متعددة للتوسع في الإنفاق - وأبرزها حكومة المملكة العربية السعودية. وسوف تواصل هذه الدفعة التنشيطية دورها الداعم لنشاط القطاع المحلي غير النفطي الذي يتوقع أن يحقق نموا بمعدل 4.1 % في عام 2010 م ، وأن تستمر في نقل آثارها الإيجابية إلى الاقتصاد العالمي والبلدان المجاورة من خلال التبادل التجاري وتحويلات العاملين.

ويشكل الطلب القوي على النفط ركيزة لآفاق واعد على المدى المتوسط. ففي عام 2011م يتوقع أن تزداد قوة التعافي الاقتصادي، مع بلوغ النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي 4.5 % . ورغم أن المتوقع أن يظل النمو أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، فمن الأرجح أن يكون نموا قابلا للاستمرار على المدى الطويل.

وهناك عقبة بارزة أمام تعافي الاقتصاد في كثير من البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، وهي تباطؤ الخدمات الائتمانية المتاحة للقطاع الخاص. ففي السنوات السابقة كان النمو الائتماني القوي مدفوعا بمستوى عال من التمويل بالديون والتوسع في التمويل الخارجي وسرعة نمو الودائع والارتفاع الشديد في أسعار الأصول، وكلها تراجع خلال الأزمة مؤديا إلى ضغوط كبيرة

ممثلة في أوامره ونواهيته، ومن أعظم هذه القلاع النهي عن الربا الذي هو آفة العصر ومصيره إلى المحق، والنهي عن بيع الدين بالدين والمقامرة التي تغلق الباب بإحكام على انحرافات الهندسة المالية باسم التوريق والمشتقات، ومن ثم فهي قلاع حامية من غوائل الانحراف المالي الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي، ويشيع أكل أموال الناس بالباطل.

المبحث الثاني : الرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل الأزمة المالية العالمية

من خلال مؤسسات الزكاة - في واقعنا المعاصر - تجاوزت الزكاة النطاق الفردي إلى النطاق العام الجماعي، وقد اتخذت مؤسسات الزكاة في الدول الإسلامية أشكال عدة منها ما هو حكومي كمؤسسة الزكاة بالكويت والتي تتميز بالاستقلالية المالية والإدارية، أو شبه حكومي كبنك ناصر الاجتماعي بمصر، أو أهلي كالجمعيات الخيرية الأهلية المنتشرة في ربوع العالم الإسلامي.

ونظرا لقيام تلك المؤسسات على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثير في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤثر على مؤسسات الزكاة، وهو ما يمثل أهم المخاطر التي يمكن أن تواجه تلك المؤسسات في ظل الأزمات المالية، وما قد يترتب على ذلك من عدم قدرتها على الوفاء بمسئوليتها تجاه مستحقي الزكاة في مجتمعاتها.

وقد جاءت الأزمة المالية العالمية لتلقي بأثرها الذي لم يقتصر على البلد التي تفجرت فيه وهي الولايات المتحدة الأمريكية. بل امتدت لدول العالم في ظل كون الأسواق العالمية قرية متناهية الصغر، وإن اختلفت درجة تأثيرها من دولة لأخرى وفقا لارتباطها بأسباب الأزمة، ولم تقتصر تلك الآثار على الاقتصاد المالي بل انتقلت أيضا إلى الاقتصاد العيني، وامتد تأثيرها إلى عقر مؤسسات العمل الخيري وفي مقدمتها مؤسسات الزكاة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع من حيث جمع الأموال وإنفاقها، ولا زالت آثار الأزمة تتروى⁽⁴⁷⁾.

ويشير تقرير حديث لصندوق النقد الدولي إلى أن: «بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى⁽⁴⁸⁾ تشهد تحسنا مستمرا في آفاقها الاقتصادية مع استمرار تعافي الاقتصاد العالمي، وإن كان تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال هشاً، وفي العام 2010م سوف يزداد زخم النمو في هذه المنطقة، ولكنه سيظل دون مستويات ما قبل الأزمة. ورغم التأثير المحدود الذي تعرضت له المنطقة بسبب أزمة دبي والأحداث التي بدأت تتكشف في اليونان، فإن إعادة تسعير الديون السيادية أمر لا يمكن استبعاده، مما يضيف على الآفاق المتوقعة طابع عدم اليقين. وسوف تنصدر الأولويات في عام 2010م معالجة التركة الناجمة عن أزمة الاقتصاد العالمي... وقد أصيبت بلدان MENAP المصدرة للنفط بضرر بالغ في عام

على الميزانيات العمومية المصرفية»⁽⁴⁹⁾.

واعتبر وزير الزراعة الفنزويلي (علي رودريجيز) أن الأزمة المالية العالمية جريمة ضد الإنسانية لأن عواقبها ستؤدي إلى تفاقم الفقر⁽⁵⁶⁾.

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) بأن: «الأزمة المالية تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصاً الأكثر فقراً»⁽⁵⁷⁾. كما صرح أمام قمة مجموعة الثماني بإيطاليا في يوليو 2009 بأن: «عدد الفقراء عالمياً تجاوز المليار شخص»⁽⁵⁸⁾.

وجاء في دراسة للبنك الدولي - بمناسبة اجتماع مجموعة العشرين في مدينة بيتسبرج بالولايات المتحدة الأمريكية يومي 24-25 سبتمبر 2009 أن 89 مليون شخص آخر سيعيشون أوضاع الفقر المدقع على أقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم بحلول نهاية العام 2010، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية الحالية. كما أدى الركود العالمي إلى تعريض 11.6 مليار دولار أمريكي من الإنفاق الأساسي للمخاطر في أشد البلدان ضعفاً وتعريضاً للمعاناة في مجالات مثل: التعليم، والرعاية الصحية، والبنية الأساسية، والحماية الاجتماعية. وقال رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك): «الفقراء والأكثر ضعفاً وتعريضاً للمعاناة هم المعرضون لأكبر مخاطر الصدمات الاقتصادية، فالأسر تقع في براثن الفقر، والأوضاع الصحية في تدهور، ومعدلات المواظبة على الدوام في المدارس آخذة في الهبوط، كما أن إحراز التقدم في المجالات الأخرى الحاسمة الأهمية إما توقف أو شهد عكس مساره. وقد تكون أشد البلدان فقراً غير ممثلة كما يجب في مجموعة العشرين، ولكن لا يمكننا تجاهل الأثر الطويل الأمد الناجم عن هبوط الاقتصاد العالمي على الرعاية الصحية والتعليم بالنسبة لشعوب تلك البلدان»⁽⁵⁹⁾.

لقد ساهمت الأزمة المالية العالمية بالفعل في زيادة أعداد الفقراء ليس في الدول الفقيرة أو الأشد فقراً فحسب بل حتى في الولايات المتحدة نفسها، حيث فقد أكثر من مليون أمريكي منازلهم المرهونة من جراء أزمة الرهن العقاري⁽⁶⁰⁾ وأصبحوا في عداد المشردين واللاجئين والمهجرين والفقراء والمساكين. كما أدت تلك الأزمة إلى الاستغناء عن آلاف العاملين مما زاد من معدلات الفقر. كما افتقر العديد من المتعاملين في البورصات نتيجة للخسائر التي تكبدوها من جراء الاستثمار والمضاربة في تلك البورصات.

وساد العديد إلى جانب هذا الفقر المادي فقر معنوي من حالات خوف وقلق وتخبط وارتباك وأمراض نفسية أودت ببعض إلى الانتحار. وقد أعربت منظمة الصحة العالمية عن خشيتها من أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى ارتفاع حالات الاكتئاب

ويكشف الواقع الاقتصادي عن تحقيق الأزمة المالية العالمية خسائر فادحة للمؤسسات والأفراد، وقد قدر رئيس صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس كان) الخسائر الناجمة عن الأزمة المالية العالمية بنحو 3.4 تريليون دولار⁽⁵⁰⁾، كما تشير التقديرات إلى أن الدول النامية خسرت 750 مليار دولار من جراء الأزمة المالية العالمية، منها 50 مليار دولار في غرب أفريقيا فقط، نتيجة الانخفاض الحاد في الصادرات خاصة الصادرات البترولية والسلعية وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاعي السياحة والعقارات⁽⁵¹⁾. وقدرت جامعة الدول العربية خسائر الدول العربية من جراء الأزمة المالية العالمية بنحو 2.5 تريليون دولار⁽⁵²⁾.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى انتشار عدوى الإفلاس وتنامي البطالة وفقدان عشرات الآلاف من وظائفهم. وقد حذر رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) مع بداية الأزمة من إمكانية تحول الأزمة المالية العالمية إلى أزمة بطالة في كافة أنحاء العالم. وأضاف قائلاً: «إن أزمة البطالة ستزيد من تفاقم أزماتي الغذاء والوقود اللتين ستؤديان إلى تدهور الأوضاع الإنسانية في عدد من دول العالم»⁽⁵³⁾.

كما صرح مدير عام صندوق النقد الدولي (دومينيك ستراوس كان) - بعد نحو عام من انفجار الأزمة المالية - بأن: «الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من أسوأ أزمة مالية واقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولكن التعافي سيكون بطيئاً، وأن تحسن أوضاع البطالة لا يزال محفوفاً بالمخاطر ومن الممكن أن يستمر ارتفاع البطالة في عام 2010»⁽⁵⁴⁾.

والأزمة المالية إذا كانت في الأساس أزمة أغنياء حيث طالت المستثمرين والمدخرين. لكنها في الوقت نفسه زادت من معاناة الفقراء. فساد مئات المليارات من الدولارات لإنقاذ الصناعة المالية العالمية لا شك يقلل من المساعدات الإنسانية ويعوق الجهود الدولية لمكافحة الأمراض وإطعام الجائعين وإيواء اللاجئين خاصة إذا ترتب على الأزمة ارتفاع أسعار الغذاء. كما أن زيادة البطالة فضلاً عن التراجع في الأجور من جراء الأزمة المالية العالمية يؤدي إلى ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية وغيرها، مما يلقي بمزيد من الأعباء على ميزانيات الدول ومؤسسات العمل الخيري، ويوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة، ويزيد من القلاقل الاجتماعية.

وقد حذر معهد واشنطن لأبحاث السياسات الغذائية من زيادة كبيرة في عدد الذين يعانون من الجوع حيث وصل عددهم في العالم نحو مليار إنسان يعيش معظمهم في آسيا وأفريقيا، وتوقع ازدياد أعداد الفقراء في الدول النامية على خلفية الأزمة المالية⁽⁵⁵⁾.

الراتب الشهري في هذا الاستثمار التراكمي وقامت 77 % من هذه الأسر بسحب أموالها بسبب الخسائر التي تكبدوها. وهناك إحدى الجمعيات الخيرية كانت تنظم مهرجان العطش يتم فيه جمع أموال الزكاة لصالح الفقراء، هذا العام اعتذر 43 رجل أعمال عن دفع الزكاة لعدم وجود أموال كافية وبهذا قلت الأموال المحصلة كزكاة هذا العام 17 ضعف الأموال التي كانت قد جمعت المهرجان السابق⁽⁶³⁾.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع معدلات النمو، نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما أدى إلى حالات من الركود تحول بعضها إلى الكساد. ومن المتعارف عليه أنه في حالة زيادة معدل النمو الاقتصادي ومن ثم الرواج يقل عدد المحتاجين، حيث ينعكس النمو الاقتصادي بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأفراد والمؤسسات، ويبسر من جمع أموال الخيرات، بينما يصعب ذلك في حالات الركود والكساد. فموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي في حالة الرواج، وفي الوقت نفسه فإن استخدامات أموال العمل الخيري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي ووقوع الاقتصاد في براثن الركود والكساد.

وهذا أمر طبيعي فمؤسسات الزكاة والعمل الخيري تعتمد أساسا على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها وبرواج أعمالهم تزداد ثرواتهم ودخولهم ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلبا على ثرواتهم، وبالتالي يؤثر سلبا على حصيلة مؤسسات الزكاة.

وإذا سلمنا بأن خسائر الدول العربية من الأزمة المالية العالمية 2.5 تريليون دولار وفقا لتقديرات جامعة الدول العربية، فهذا يعني انخفاض في إيرادات الزكاة بأكثر من 62 مليار دولار، وهو ما يؤثر على الجانب التمويلي لمؤسسات الزكاة، ومن ثم المستفيدين منها.

وللوقوف على مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على مؤسسات الزكاة، فسوف نتعرض فيما يلي لتأثير تلك الأزمة على

والانتحار والمشكلات النفسية⁽⁶¹⁾. وقد تواتت بالفعل حالات الانتحار تأثرا بالأزمة. ففي الولايات المتحدة انتحر موظف في الخامسة والأربعين في لوس انجلوس بعد أن قتل خمسة من أفراد عائلته تاركا رسالة يؤكد فيها أن الأزمة المالية هي التي دفعته إلى ذلك. كما حاولت امرأة في التسعين من عمرها الانتحار في أوهايو بعد أن تلقت أمرا بإخلاء منزلها. وانتقلت عدوى الانتحار- للأسف الشديد- للدول العربية والإسلامية، فقد انتحر تاجرا مصريا بعد أن فقد مدخراته التي استثمارها في البورصة المصرية التي شهدت هبوطا نتيجة الأزمة المالية العالمية⁽⁶²⁾.

ويصف بعض قضاة دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبطين بالبحث في الكثير من القضايا الأسرية الناتجة عن المشكلات المادية والاجتماعية نتيجة الأزمة المالية وغيرها- بعضا من نتائج تلك الأزمة، بالقول: إن نسبة الطلاق في الأسرة العربية تزايدت سبعة أمثال مقارنة بالعام الماضي في دبي، وزادت البطالة بنسبة تجاوزت 17 %، وقامت كثير من الأسر العربية والآسيوية بتسفير أسرهم. وبالنسبة للأسرة المواطنة انخفض الدخل إلى 23.870 دولار في العام، حيث كان 24.415 دولار. وهناك اختلال بدأ في الظهور في البنية الأساسية للأسر من الناحية المادية التي أثرت على البنية الاجتماعية، وحدث خلل واضح في الأسرة، وقضايا الطلاق المرفوعة أمام المحكمة كثيرة، ويكفي القول أن هذه القضايا في إحدى محاكم الدولة ارتفعت من ألف قضية قبل الأزمة المالية إلى 4062 قضية في العام 2009، وهو رقم يبرهن على حجم القضية وخطورتها على الأسرة المواطنة. وأغلقت كثير من الشركات والمحال التجارية أبوابها، وهربت كثير من العمالة من السوق المحلي بسبب تقاعس أرباب العمل عن دفع ما عليها للعمال، وكثرت البلاغات ضد أصحاب العمل من البنوك والعمال، وانخفضت قيمة القروض التي منحها البنوك بنسبة 66 % عن العام السابق للأزمة، فقد كانت قبل الأزمة 148 مليار درهم وصلت بعد الأزمة 694 مليون درهم. وكان في الإمارات ما يزيد على 60 ألف مليونير انخفض هذا العدد كثيرا وبشكل ملحوظ، وكان 43 % من الأسر المواطنة يعتمدون على الاستثمار التراكمي حيث يدخل ما نسبته 15 إلى 20 % من

إجمالي إيرادات الزكاة في كل من بيت الزكاة الكويتي ، وصندوق الزكاة بالإمارات، وصندوق الزكاة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وصندوق الزكاة ببلبنان، ومصالحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية⁽⁶⁴⁾.

أولا / بيت الزكاة الكويتي

تعكس بيانات الجدول والأشكال البيانية التالية أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في بيت الزكاة الكويتي على أساس سنة 2005م حقق أعلى معدلاته في عام 2008م بنسبة 54.26% عن سنة الأساس، بينما حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة عن نفس العام نموا متواضعا بنسبة 6.98% ثم حقق نموا سائبا في عام 2009م بنسبة 16.86%، مما يعكس التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات بيت الزكاة الكويتي في العامين 2008 و 2009م.

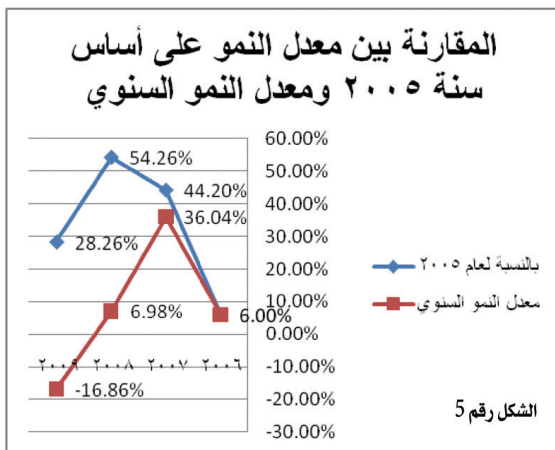
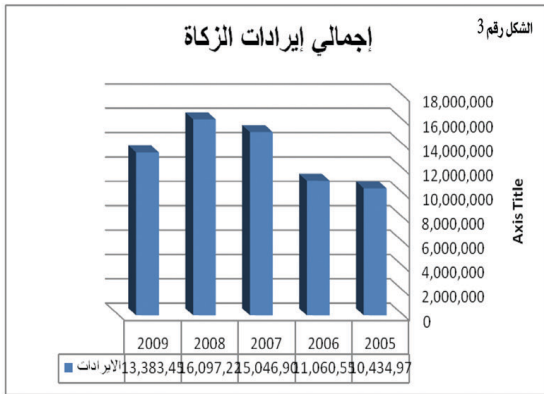
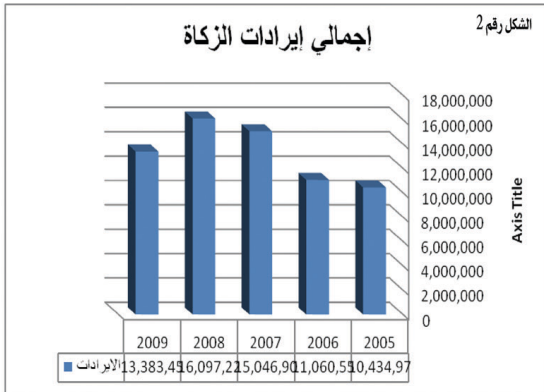
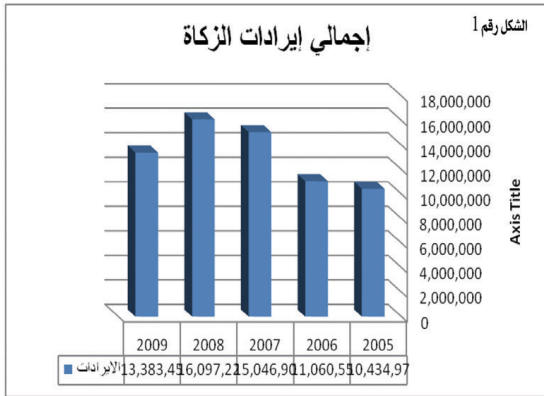
جدول رقم (1)

معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في بيت الزكاة الكويتي

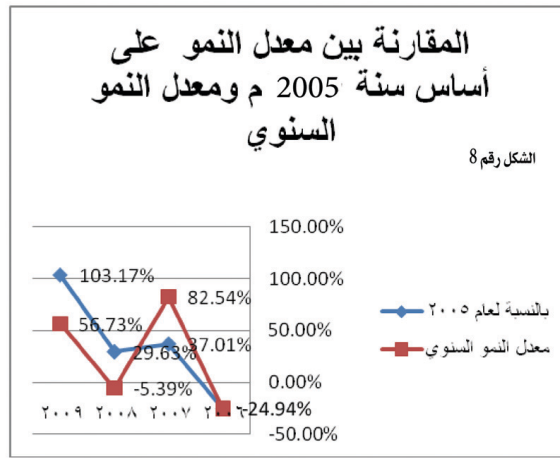
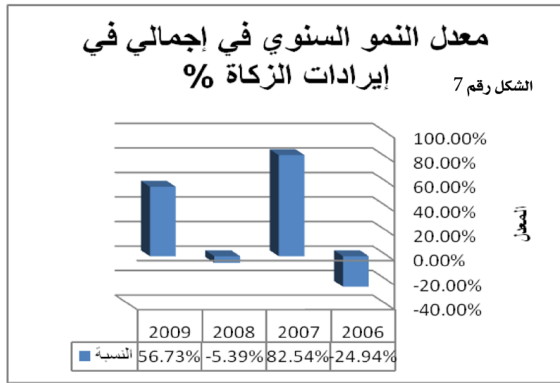
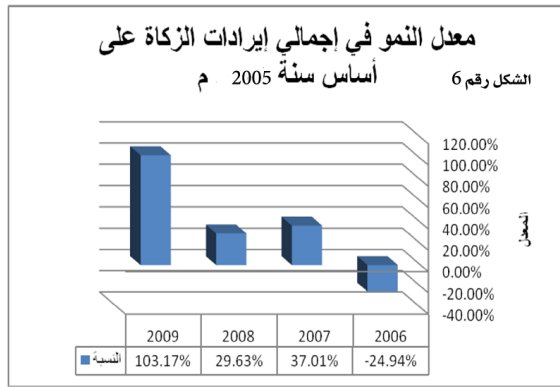
(القيمة بالدينار الكويتي)

معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005م %	إجمالي إيرادات الزكاة	السنة (م)
-	100	10,434,970	2005
6.00	6.00	11,060,553	2006
36.04	44.20	15,046,900	2007
6.98	54.26	16,097,224	2008
16.86	28.26	13,383,453	2009

المصدر: بيت الزكاة الكويتي «تقارير غير منشورة»⁽⁶⁵⁾.



ثانيا / صندوق الزكاة الإماراتي :



ثالثا / صندوق الزكاة الأردني:

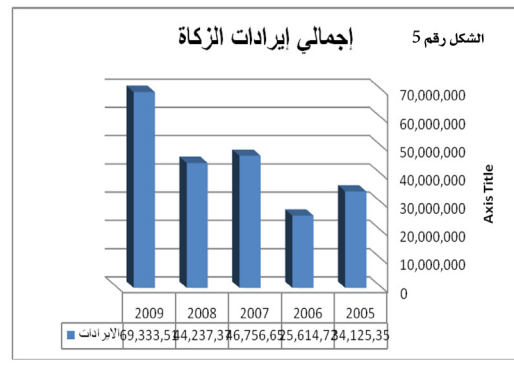
تعكس بيانات الجدول والأشكال البيانية التالية أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الأردني على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العام 2009 م بنسبة 117.15 % ، كما حقق معدلا بنسبة 40.07 % في العام 2008 م، وفي المقابل حقق أيضا معدل النمو السنوي أعلى معدلاته في العام 2009 م بنسبة 55.03 %، مقابل نسبة 30.71 % في العام 2008 م، وهو ما يعكس عدم وجود أي تأثير سلبي من جراء الأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات صندوق الزكاة الأردني.

تعكس بيانات الجدول والأشكال البيانية التالية أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الإماراتي على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العام 2009 م بنسبة 103.17% ، كما حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة أيضا ارتفاعا في نفس العام بنسبة 56.73 % بعد أن حقق معدلا سالبا بنسبة 5.39 % في العام 2008 م، بينما حقق النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م معدلا موجبا بنسبة 29.63 % عن نفس العام بعد أن بلغ هذا المعدل نسبة 37.01 % في العام 2007، وهو ما يعكس تأثير إجمالي إيرادات الزكاة في الصندوق سلبي في العام 2008 م بالأزمة المالية العالمية.

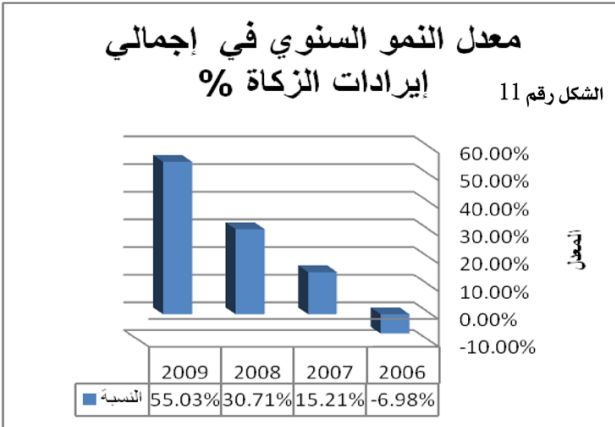
جدول رقم (2) (القيمة بالدرهم الإماراتي)

السنة (م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م %	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	34,125,359	100	-
2006	25,614,720	24.94-	24.94-
2007	46,756,651	37.01	82.54
2008	44,237,375	29.63	5.39-
2009	69,333,517	103.17	56.73

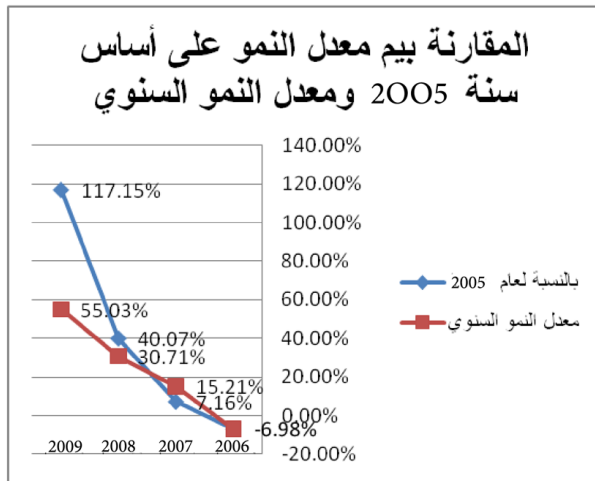
المصدر : صندوق الزكاة في دولة الإمارات العربية المتحدة «تقارير غير منشورة»⁽⁶⁶⁾.



الشكل رقم 11



الشكل رقم 12



رابعاً / صندوق الزكاة اللبناني

تعكس بيانات الجدول والأشكال البيانية التالية أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة اللبناني على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العام 2007 م بنسبة 90.12 % ثم انخفض في العام 2008 م بنسبة 61.88 %، وفي العام 2009 ارتفع بنسبة 79.34 %، وفي المقابل حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 م معدلاً سالباً بنسبة 14.85 %، وحقق في العام 2009 م معدلاً موجباً بنسبة 10.78 % وهي نسبة تقل كثيراً عن معدلات النمو في عامي 2006 و 2007 م، وهو ما يعكس التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات صندوق الزكاة اللبناني.

معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة الأردني

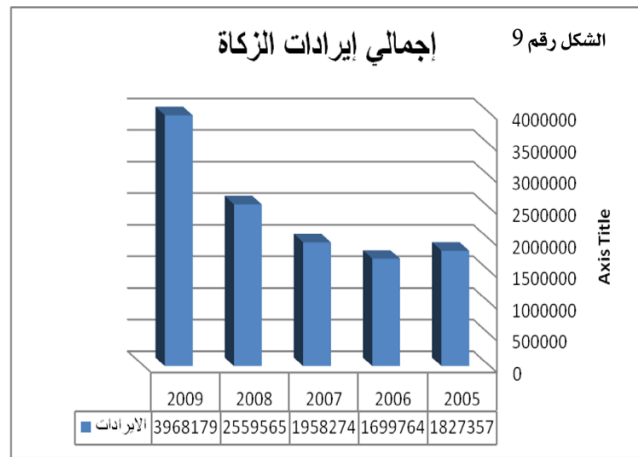
(القيمة بالدينار الأردني)

جدول رقم (3)

السنة (م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م %	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	1827357	100	-
2006	1699764	6.98-	6.98-
2007	1958274	7.16	15.21
2008	2559565	40.07	30.71
2009	3968179	117.15	55.03

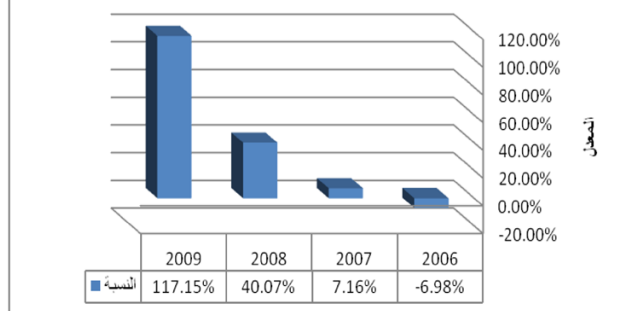
المصدر : صندوق الزكاة في المملكة الأردنية الهاشمية «تقارير غير منشورة».

الشكل رقم 9 إجمالي إيرادات الزكاة



معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م

الشكل رقم 10



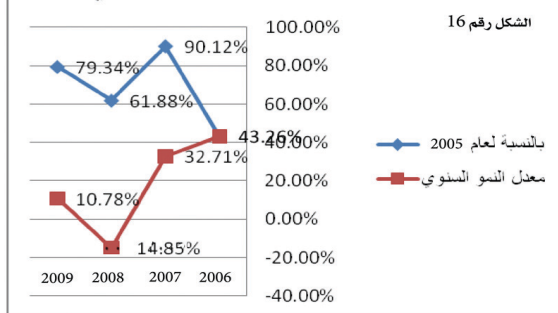
معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في صندوق الزكاة اللبناني

جدول رقم (4) (القيمة بالدرهم الإماراتي)

السنة (م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م %	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	2,537,475,368	100	-
2006	3,635,072,641	43.26	43.26
2007	4,824,175,559	90.12	32.71
2008	14,107,696,873	61.88	-14.85
2009	4,550,686,731	79.34	10.78

المصدر: صندوق الزكاة في لبنان «تقارير غير منشورة»..

المقارنة بين معدل النمو على أساس سنة ومعدل النمو السنوي



خامسا / مصلحة الزكاة والدخل السعودية :

تعكس بيانات الجدول والأشكال البيانية التالية أن النمو في إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل السعودية على أساس سنة 2005 م حقق أعلى معدلاته في العامين 2007 م و 2009 م بنسبة 81.14 % لكل عام، وحقق انخفاضا بنسبة 70.60 % في العام 2008 م، وفي المقابل حقق النمو السنوي لإجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008 م معدلا سالبا بنسبة 5.82 %، وحقق في العام 2009 م معدلا موجبا بنسبة 6.18 % وهي نسبة تقل كثيرا عن معدلات النمو في عامي 2006 و 2007 م، وهو ما يعكس التأثير السلبي للأزمة المالية العالمية على إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية.

جدول رقم (5)

معدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في مصلحة الزكاة والدخل السعودية

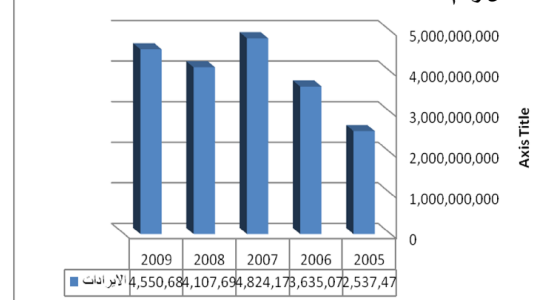
(القيمة بالمليون ريال سعودي)

السنة (م)	إجمالي إيرادات الزكاة	معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م %	معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %
2005	3643	100	-
2006	4531	24.38	24.38
2007	6599	81.14	45.64
2008	6215	70.60	-5.82
2009	6599	81.14	6.18

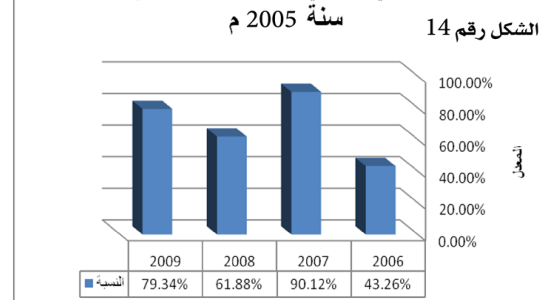
المصدر: مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية

«تقارير غير منشورة»⁽⁶⁷⁾.

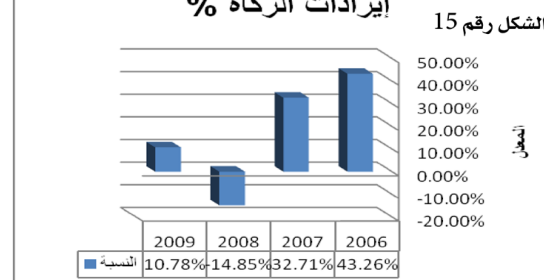
الشكل رقم 13 إجمالي إيرادات الزكاة

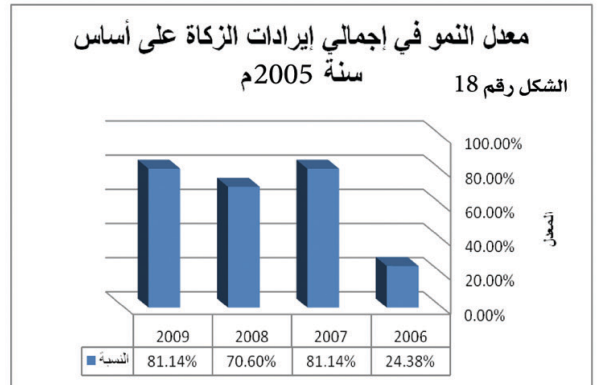
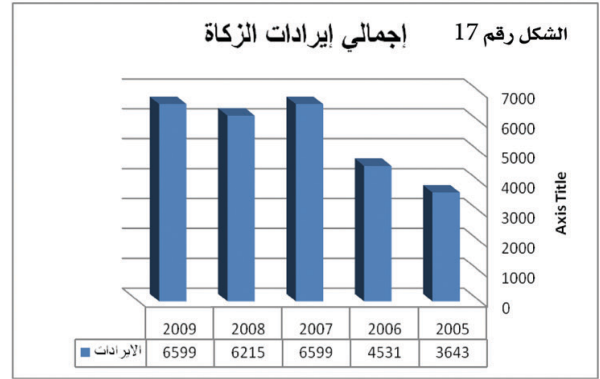
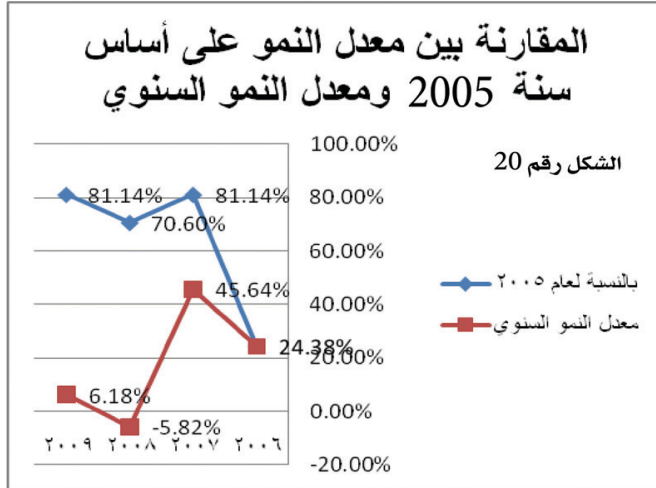


معدل النمو في إجمالي إيرادات الزكاة على أساس سنة 2005 م

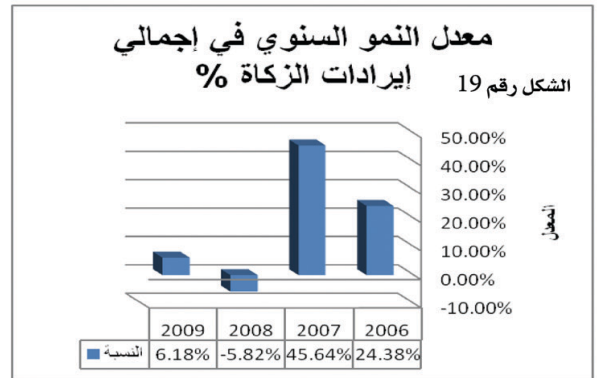


معدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة %





هذا ويظهر الجدول والشكلان البيانيان التاليان -بصورة مجمعة- انخفاض حصيلته إجمالي إيرادات الزكاة في العام 2008م لمؤسسات الزكاة موضوع الدراسة، حيث حقق العام 2008م أدنى متوسط نسبي لإجمالي إيرادات الزكاة لمؤسسات الزكاة موضوع الدراسة بنسبة 2.33 %، كما حقق العام 2009م متوسط نسبي 22.37 %، وهو يقل كثيرا عن المتوسط النسبي في العام 2007م، وإن كان يزيد عن عن المتوسط النسبي في العام 2006م .



جدول رقم (6)

المتوسط النسبي لمعدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة في عدد من مؤسسات الزكاة

بيان	بيت الزكاة الكويتي %	صندوق الزكاة الإماراتي %	صندوق الزكاة الأردني %	صندوق الزكاة اللبناني %	مصلحة الزكاة والدخل السعودية %	المتوسط النسبي %
2006م	6.00	24.94-	6.98-	43.26	24.38	8.34
2007م	36.04	82.54	15.21	32.71	45.64	42.43
2008م	6.98	5.39-	30.71	14.85-	5.82-	2.33
2009م	16.86-	56.73	55.03	10.78	6.18	22.37

كما أن الأزمة المالية فرصة لمواساة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته بل وتفعيل سهم الغارمين، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤسسات الزكاة حال غرمه ، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

كما أن الأزمة المالية فرصة لمد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخيري، وهي أحد الآليات التي تزيد الإنفاق الخاص مما ينعكس إيجابا أيضا على الطلب الكلي. ولعل في تطبيق زكاة الركاز على النفط والغاز ملاذا يحقق الأمن المادي والمعنوي والقضاء على التلوث المدمر في بلاد الإسلام الفقر والمرض والجهل قضاء مبرما.

وأخيرا فإن تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية ، ولكن التعافي سيكون بطيئا ، مع توقعه زيادة نسبة البطالة ، تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد ، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة ، وهي سلاح فتاك لا يبقى ولا يذر. وإن كانت تلك التصريحات تمثل جانبا من جوانب الإعجاز الاقتصادي في الزكاة ، فرغم تأثر إيرادات الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستثمار ، والخروج من نفق الركود والكساد ، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها. فالزكاة تحفز الإنفاق وترفع من معدلات الطلب الكلي، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى أداة إنتاجية لمستحقيها ، بتأهيلهم للعمل ، وتوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاستثمار، وتنمية الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع.

خاتمة

وبعد فقد تناول هذا البحث دراسة لمفهوم الأزمة المالية العالمية، والدروس المستفادة منها، والرؤية المستقبلية لمؤسسات الزكاة في ظل هذه الأزمة. وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

أولا / النتائج

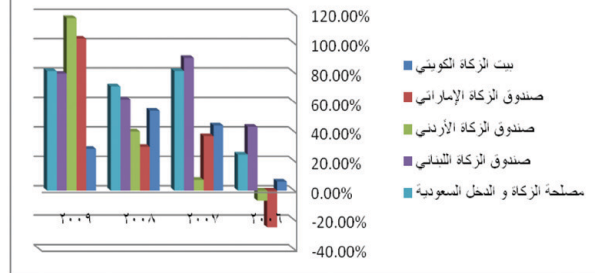
خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها ما يلي:

1- اشتعلت الأزمة المالية العالمية في السوق العقاري الأمريكي ، وانفجرت أساسا بفعل المدمرات الثلاث : الربا ، والمقامرة ، وبيع الديون، وما ترتب على ذلك من وجود تباين كبير بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي أو الورقي.

2- الأزمة المالية إن كانت تمثل تهديدا ، فإنه يمكن أن يولد من رحمها فرصا إذا تم إحسان استغلالها، وهي تجمع في طبيعتها دروسا وعبر.

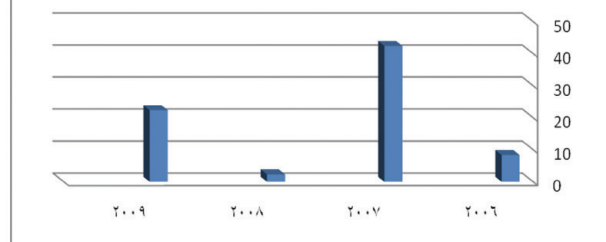
3 - تتعدد الدروس المستفادة من الأزمة المالية ، فقد كشفت

الشكل رقم 21 معدل النمو على أساس سنة 2005 في عدد من مؤسسات الزكاة



المتوسط النسبي لمعدل النمو السنوي في إجمالي إيرادات الزكاة في عدد من مؤسسات الزكاة

الشكل رقم 22



وهذا الانخفاض في إجمالي إيرادات الزكاة طبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية العالمية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات ، فضلا عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية العالمية.

وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم، والأزمات ليست بدعا بل هي أمر وارد ، ومن قبل كانت أزمة عزيز مصر التي خطط ونفذ لحلها الحفيظ لما استودع، العليم بمواطن الحل ، نبي الله يوسف - عليه السلام- ، كما خرجت الأمة الإسلامية من أزمة المجاعة في عام الرمادة بفضل السياسة المالية الحكيمة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

إن الأزمة المالية العالمية فرصة سانحة لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري لإعادة تقييم سياساتها ، وإدارة مخاطرها، وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة للتمويل بدلا من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل، وترشيد المصروفات، مع تعزيز المورد البشري الكفاء الأمين.

والأزمة المالية فرصة للبحث عن شرائح جديدة لتمويل العمل الخيري من خلال التركيز على الأفراد عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر ، مع تفعيل الوقف الخيري، وتنوع الوعاء، وزيادة أعداده، حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.

الأزمة المالية العالمية عن الآتي :

1-3/ ثمة التعامل بسعر الفائدة أو الربا من تخبط ، ومحق ، وحرب من الله ورسوله على المرابين.

2-3/ ثمة المقامرة التي هي من حياثل الشيطان، من مشتقات ، وبيع على المكشوف ، ومضاربات وهمية ، والتي أودت في نهاية المطاف إلى دمار الأفراد والمؤسسات والاقتصاد.

3-3/ ثمة بيع الدين بالدين الذي يقوم على الغرر ، والذي جعل من الأصول هباء منثورا.

4-3/ الانكسار والزوال عاقبة الطغيان ، فقد تصدع النظام الرأسمالي، وانتصت هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوشك نظام القطب الواحد على الزوال.

5-3/ العض بالنواجذ على المنهج الرباني في الاقتصاد ، وحسن تسويقه رحمة بالعالمين.

4- تجاوزت الزكاة النطاق الفردي إلى النطاق العام الجماعي ، من خلال مؤسسات الزكاة التي تلعب دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول الإسلامية .

5- نظرا لقيام مؤسسات الزكاة على جمع الموارد الزكوية واستخدامها في مصارفها الشرعية فإن أي تأثير في تلك الموارد أو الاستخدامات سوف يؤثر على مؤسسات الزكاة.

6- يكشف الواقع أن الأزمة المالية العالمية أدت إلى تراجع معدلات النمو نتيجة لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي وهو ما أدى إلى حالات من الركود تحول بعضها إلى الكساد. وموارد العمل الخيري تزداد مع زيادة النمو الاقتصادي ، وفي الوقت نفسه فإن استخدامات أموال العمل الخيري تزداد مع انخفاض النمو الاقتصادي ، والوقوع في براثن الركود والكساد.

7- مؤسسات الزكاة والعمل الخيري تعتمد أساسا على ثروات الأفراد والمؤسسات كمصدر لتمويل أعمالها ، وبرواج أعمالهم تزداد ثرواتهم ودخولهم ، ومن ثم يزدهر العمل الخيري والعكس صحيح ، فركود وكساد أعمالهم يؤثر سلبا على ثرواتهم ، وبالتالي يؤثر سلبا على حصيلة مؤسسات الزكاة .

8- من خلال الدراسة التطبيقية لمعدل نمو إجمالي إيرادات الزكاة في كل من : بيت الزكاة بالكويت، وصندوق الزكاة بالإمارات العربية المتحدة، وصندوق الزكاة بالملكة الأردنية الهاشمية، وصندوق الزكاة بلبنان، ومصلحة الزكاة والدخل بالملكة العربية السعودية تبين تأثير تلك الإيرادات في مجملها بالأزمة المالية العالمية عدا صندوق الزكاة الأردني الذي لم يشهد أي تأثير بالأزمة.

9- انخفاض حصيلة الزكاة الطبيعي ومبرر بفعل آثار الأزمة المالية العالمية السلبية على ثروات ودخول الأفراد والمؤسسات ، فضلا عن انخفاض إيرادات الاستثمار لدى مؤسسات العمل الخيري نتيجة للأزمة المالية العالمية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الأمر عارض وليس مستديم .

10- إذا كانت الأزمة المالية العالمية تمثل تهديدا ، فإنه يمكن

لمؤسسات الزكاة والعمل الخيري إدارة مخاطرها، والاستفادة من الفرص التي يمكن أن تولد من رحمها ، وفي مقدمة ذلك : 10-1- إعادة تقييم سياساتها وتعزيز التخطيط لاستراتيجيات طويلة الأجل، والبحث عن مصادر مستدامة لتمويل بدلا من الاعتماد على المصادر الآنية والقصيرة الأجل، وترشيد المصروفات، مع تعزيز المورد البشري الكفاء الأمين.

10-2- البحث عن شرائح جديدة من خلال التركيز على الأفراد لتمويل العمل الخيري، عن طريق برامج الاستقطاع الشهري الميسر ، مع تفعيل الوقف الخيري، وتنوع الوعاء ، وزيادة أعداده حتى لو بمبالغ ضئيلة خاصة في أوقات الرخاء.

10-3- مواصلة ومتابعة من عجز عن دفع زكاته ، بل وتفعيل سهم الغارمين ، فمن عرف طريقه لدفع الزكاة أحق أن تراعيه مؤسسات الزكاة حال غرمه، وأن يحس بقيمة الضمان الاجتماعي الرباني.

10-4- مد جسور التعاون والترابط بين الحكومات ومؤسسات الزكاة والعمل الخيري ، من خلال زيادة الدعم الحكومي للعمل الخيري، وهي أحد الآليات التي تزيد الإنفاق الخاص مما ينعكس إيجابا على الطلب الكلي.

11- أهمية تطبيق زكاة الركاز على النفط والغاز فهي ملاذا يحقق الأمن المادي والمعنوي، ويقضي على التلوث المدمر في بلاد الإسلام الفقر والمرض والجهل قضاء مبرما.

12- تصريحات رئيس صندوق النقد الدولي بأن الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الخروج من الأزمة المالية العالمية ، ولكن التعافي سيكون بطيئا ، مع توقعه زيادة نسبة البطالة تعكس حقيقة أن نهاية الأزمة لم تقترب بعد ، خاصة وأن البطالة في أصلها أزمة ، وهي سلاح فتاك لا يبقى ولا يذر. وإن كانت تلك التصريحات تمثل قيمة مضافة لتقييم الإعجاز الاقتصادي للزكاة ، فرغم تأثير الزكاة بالأزمة المالية إلا أنها خير وسيلة لتحفيز الاستثمار والخروج من نفق الركود والكساد، وعلاج مشكلة البطالة من جذورها. فالزكاة تحفز الإنفاق، وترفع من معدلات الطلب الكلي ، وفي الوقت نفسه يمكن تحويلها إلى أداة إنتاجية مستحقها، بتأهيلهم للعمل، وتوفير الأصول الإنتاجية اللازمة لهم، وهو ما يصب في نهاية المطاف في وعاء تحفيز الاستثمار، وتنمية الأصول الرأسمالية المنتجة في المجتمع.

ثانيا / التوصيات

في ضوء ما أسفر عنه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات ، بما قد يسهم في تفعيل دور مؤسسات الزكاة والعمل الخيري في الوقت الحالي وفي المستقبل.

1- سيادة ثقافة العمل الخيري ، وتربية المجتمع على أهميته من خلال استخدام كافة الوسائل المتاحة لذلك بصورة مستمرة ، من مناهج تعليم وتلفاز ومذياع وانترنت ورسائل هواتف ومطبوعات... الخ.

at: <http://wallaby.vu.edu.au/adt-VVUT/uploads/approved/adt-VVUT20041223.120514/public/01front.pdf>

(8) لمزيد من التفاصيل انظر للباحث، الأزمات المالية العالمية رؤية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2009م.

(9) البقرة / -276 275.

(10) البقرة / -279 278.

د. حازم الببلاوي، الأزمات المالية العالمية، محاولة للفهم، مقال (11) <http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=180945>. منشور بصحيفة المصري اليوم القاهرية، 2008/10/4م.

(12) انظر، موقع محيط

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=121100&pg=3

(13) انظر، تقرير شركة غلوبل، أزمة القروض ذات التصنيف الائتماني المنخفض، 2008م، وموقع محيط

http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=121100&pg=3

(14) انظر، موقع الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4DF35056-F339-49BE-A39B-B71EBCF02856.htm>

(15) انظر، المرجع السابق، نفس الموضوع.

(16) ظهر اصطلاح الأصول المسمومة Toxic assets مع بزوغ الأزمة المالية العالمية. وتتمثل في المديونيات المتعثرة التي يصعب سدادها والتي نشأت نتيجة للتوسع المحموم في إقراض مدينيين لا يتمتعون بالجداره الائتمانية الكافية، فالقيمة الحقيقية لهذه الأصول أقل بكثير من تكلفتها، فهي أصول «تسمم» دلالة الميزانية عن المراكز المالية الحقيقية للمؤسسة المالية، كما امتدت الأصول المسمومة إلى العديد من ميزانيات الشركات والمؤسسات التي لا تتعامل أصلاً مع هذا النوع من المدينيين، وإنما تحتفظ في محافظها المالية بأسهم وسندات لشركات أو بنوك أخرى تتعامل بشكل مباشر أو غير مباشر مع هؤلاء المدينيين المتعثرين. وقد فضلت البنوك تسمية «الأصول المسمومة» «بالأصول المشكلتة» Problem assets، لأنها ليست كلها أصول فاسدة تماماً بل يمكن أن ترتفع قيمها إذا استعاد السوق الثقة. وسماها وزير الخزانة الأمريكي تيموثي غايانتر «بالأصول الموروثتة» Legacy assets، لأنها ليست بالضرورة «مسمومة» ولا حتى «مشكلتة»، ولكنها فقط «موروثتة» عن فترة سابقة، ويمكن إعادة إحياء قيمتها فيما لو تحسنت الأحوال الاقتصادية.

(17) الفقه الإسلامي يقرر أنه لو رهن الشخص الشيء المرهون بدين آخر غير الأول بدون إذن المرتهن لا يصح، ولو بإذن يصح الرهن الثاني ويبطل الرهن الأول؛ لأن الرهن حق على عين ولا يجتمع حقان على عين واحدة، وكذا إذا باع الراهن الشيء المرهون يصير الثمن رهناً لا يجوز التصرف فيه، فإذا أذن المرتهن للراهن بالبيع والتصرف في الثمن سقط حقه في الرهن، وبالتالي يكون القرض خالياً من الرهن.

(18) انظر، موقع إسلام أون لاين

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout&cid=1229319057864

(19) انظر موقع بي بي سي،

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_78180007818091.stm

2 - فتح منافذ جديدة للعمل الخيري من خلال تنوع مصادره وعدم اقتصره فقط على الأغنياء أو رجال الأعمال، فالاعتماد على القطاع الأوسع من المجتمع في تحصيل موارد العمل الخيري قد يكون أكثر وفرة من التركيز فقط على دائرة الأغنياء أو رجال الأعمال، وهذا من شأنه أن يبني علاقات وثقة وهوية وثقافة وعائداً للعمل الخيري أحسن من البقاء في دائرة الأغنياء فقط، مع التركيز أيضاً على دائرة الأغنياء.

3 - ترسيخ الشفافية والحوكمة في مؤسسات العمل الخيري، فالحسابات المكشوفة الدقيقة مهمة لإقناع الجميع، وقطع الطريق على مثبري الفتن والدعاية السيئة عن العمل الخيري، ومن ثم الحيلولة دون ضربه، ووقايته من السموم.

4 - تفاعل مؤسسات العمل الخيري بصورة بناءة في علاقاتها الداخلية والخارجية، من خلال بناء بيئة ثقة محلية ودولية، مع التركيز على تقديم خدمات ومشروعات مشهورة معروفة، وذات دور مهم في المجتمع، يحس بقيمتها الممول والمستفيد.

5 - المبادرة إلى تغيير ذاتي بتحديث مؤسسات العمل الخيري لنفسها، أهدافاً، وتنظيماً، والاستفادة من المتغيرات المعرفية العالمية السريعة والمتلاحقة في شتى المجالات، بتبني برامج عملية للتغيير الذاتي، وتأسيس نظام للبحث والدراسات والتطوير، واستكشاف المستقبل، مع تحديد برنامج لأولويات العمل المستقبلي، والتغيير والتطوير والإبداع في الفكر والممارسة والسلوك، من خلال الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

الهوامش

(1) انظر، الرازي، مختار الصحاح، المطبعة الأميرية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص15، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص15.

(2) عثمان محمد العربي، اتصالات الأزمة، مسح وتقييم للتطورات النظرية فيها، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، القاهرة، أبريل، 1999م، ص98.

(3) Oxford university press. printed in china.2006. p 39.

(4) Grand Usuel Larousse . dictionnaire encyclopédique. Paris. Larousse. 1997. p33.

د. سيد الهواري، الموجز في إدارة الأزمات، مكتبة عين شمس، القاهرة، (5)، (1998م)، ص3، (بتصرف).

(6) عباس رشيد العمري، إدارة الأزمات في عالم متغير، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1993م، ص16.

(7) Allan Manning. Strategic Management of Crises in Small and Medium Business. thesis presented in partial fulfillment of the requirements of the Degree of Doctor of Business Administration. School of Management Faculty of Business and Law .Victoria University of Technology Melbourne. Australia.2004 Available

- (20) المادة 90-91. <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/2E08243914-B0-4925-A1C2-BEC578658DA6.htm>
- (21) لمزيد من التفاصيل انظر، للباحث ، نحو سوق مالية إسلامية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2006م، ص 57-79.
- (22) (Toby Birch. The Role of Derivatives in Creating the Financial Crisis. Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics. Jeddah. 56- September 1430. 2627- August 2009. P26.
- (23) Ignacio de la Torre. The role of derivatives in the credit crisis. Research presented to the thirty-Al Baraka seminar on Islamic Economics. Jeddah. 56- September 1430. 2627- August 2009. P2.
- (24) لمزيد من التفاصيل انظر، للباحث ، نحو سوق مالية إسلامية، مرجع سابق، ص 132-133.
- (25) استحدثت الفقه الإسلامي بديلاً للتأمين التجاري وهو التأمين التعاوني القائم على مبدأ التكافل وليس بيع الغرر، حيث يجتمع من خلاله عدة أشخاص معرضين لأخطار متشابهة، ويدفع كل منهم اشتراكاً معيناً دون انتظار مقابل معين ينتفع به، وتخصص هذه الاشتراكات لأداء التعويض المستحق لمن يصيبه ضرر.
- (26) انظر موقع الجزيرة نت ، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/CB71F733-B0AB-401B-9214-A47A22F10994.htm>
- (27) بيع الدين إما أن يكون لمن في ذمته الدين، أو لغير من عليه الدين، وفي كل من الحالتين إما أن يباع الدين نقداً في الحال، أو نسيئة مؤجلاً. وبيع الدين نسيئة: هو ما يعرف ببيع الكالئ وهو ممنوع شرعاً سواء أكان البيع للمدين، أم لغير المدين. أما بيع الدين نقداً في الحال: فإذا كان للمدين فإنه يجوز لأن المانع من صحته بيع الدين بالدين هو العجز عن التسليم، ولا حاجة إلى التسليم هنا، فما في ذمته المدين مسلم له. وإذا كان بيع الدين نقداً في الحال لغير المدين: فإنه لا يجوز وفقاً لرأي الجمهور، وأجازه المالكية بشروط خاصة تتمثل في: أن يعجل المشتري للمدين الثمن حتى لا يكون من باب بيع الكالئ بالكالئ، وأن يكون المدين حاضراً في بلد المشتري للمدين حتى يعلم المشتري للدين حال المدين من عسر أو يسر، وأن يكون المدين مقراً بالدين فإذا كان منكراً له فلا يجوز بيع دينه ولو كان ثابتاً بالبينّة حسماً للنزاعات، و أن يباع الدين بغير جنسه أو بجنسه بشرط أن يكون مساوياً له، وألا يكون الدين نقداً والثمن نقداً وإن اختلف نوع النقود لاشتراط التقابض في صحته بيعها، وأن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه احترازاً مما لو كان طعاماً، إذ لا يجوز بيعه قبل قبضه، وألا يكون بين المشتري والمدين عداوة، أو يقصد المشتري إعنات المدين والإضرار به. فإن وجدت تلك الشروط جاز بيع الدين وإن تخلف شرط منها منع البيع.
- (28) انظر، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية <http://www.cibafi.org/ifwatch/DisasterSubject.aspx?SID=12>
- (29) انظر، موقع قناة البغدادية الفضائية <http://www.baghdadch.tv/article.php?id=148&print=1>
- (30) Toby Birch. Op. Cit. P26.
- (31) انظر موقع صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 5465، السبت 27 سبتمبر 2008م http://www.aleqt.com/200827/09//article_156427.html
- (32) انظر المرجع السابق، http://www.aleqt.com/200809/11//article_162652.html
- (33) انظر موقع الجزيرة نت
- (34) القصص / 26.
- (35) يوسف / 55.
- (36) انظر موقع الجزيرة نت ، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B5B43671-1207-4444-B864-AFA5967CDCE4>
- (37) انظر، صحيفة العرب القطرية ، العدد 7411، الجمعة 29/9/2008م، <http://www.alarab.com.qa/details.php?docId=57154&issueNo=276&secId=17>
- (38) انظر، موقع الجزيرة نت ، <http://www.aljazeera.net/.../9449391F-7B794-C45-A3F3-AEAFE42524A3.htm>
- (39) انظر، المرجع السابق، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/79A1E94686-B94293-AF13-CC03AFA5F412.htm>
- (40) انظر، المرجع السابق، <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/7F60CAF6877-B-476B-AF29-E3A3E4D1DFD1.htm> - 57k - 20091-10-
- (41) الفجر / 11-14.
- (42) الأعراف / 34.
- (43) القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون ناشر، ج2، ص 862.
- (44) انظر صحيفة الاقتصادية السعودية، العدد 5626، السبت 7 مارس 2009م، <http://www.aleqt.com/200907/03/>.
- (45) انظر http://www.challenges.fr/magazine/0135016203-le_pape_ou_le_coran.html
- (46) انظر ، <http://blog.jdf.com/jdf-laskine/200809//wall-street-mur-pour-adopter-l.html>
- (47) شهد العالم بعد ذلك انفجار أزمة ديون دبي في نوفمبر 2009م، وانفجار الأزمة المالية الأوروبية في مايو 2010م.
- (48) تتألف هذه المنطقة من: (1) البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، و (2) البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، و (3) بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (CCA).
- (49) انظر، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، مايو 2010م، <http://www.imf.org/external/arabic/index.htm>
- (50) انظر، المرجع السابق <http://www.alaswaq.net/articles/200929163/23/10.html>
- (51) جاء ذلك في تصريحات وزير المالية المصري الدكتور يوسف بطرس غالي الذي يشغل منصب رئيس لجنة السياسات النقدية والمالية بصندوق النقد الدولي خلال مشاركته في أعمال قمة مجموعة العشرين التي باشرت أعمالها في مدينة «بيتسبرج» بالولايات المتحدة الأمريكية (24-25

- (61) انظر شبكة النبا المعلوماتية،
<http://www.annabaa.org/nbanews/71961/.htm>
- (62) انظر موقع مجلة الأهرام العربي، السبت 15 / 11 / 2008م
<http://arabi.ahram.org.eg/arabi/Ahram/200815/11//INVS2.HTM>
- (63) انظر ، موقع صحيفة الخليج الإماراتية، الثلاثاء ، 01/09/2009م
<http://www.alkhaleej.ae/portal/8e40d5d26-d994015--b32d-d139ca0dfa1c.aspx>
- (64) حصل الباحث على إيرادات الزكاة من خلال التواصل مع مؤسسات الزكاة موضوع الدراسة ، وقد حاول الباحث جاهدا الحصول على إيرادات الزكاة في مؤسسات زكوية أخرى في الدول الإسلامية ولكن لم يتوفر له ذلك. وتم الاعتماد على إجمالي الإيرادات باعتبارها العنصر الأهم لقياس أثر الأزمة المالية على مؤسسات الزكاة ، كما أن بعض مؤسسات الزكاة تتحمل بالكامل المصاريف الإدارية (العاملين عليها) بينما تخصصها بعض المؤسسات الأخرى من إجمالي الزكاة. كما تم اختيار سنة 2005م كسنة أساس باعتبارها أول سنة توفرت للباحث عن إجمالي إيرادات الزكاة فضلا عن كون هذه السنة عادية وليست شاذة بشكل أو بآخر.
- (65) البيانات المالية لعام 2009 لم يتم اعتمادها بعد من مكتب التدقيق الخارجي .
- (66) بداية النشاط الفعلي كان 2004/6/1م، وتتكفل الدولة بالمصاريف الإدارية كاملة، فجميع إيرادات الزكاة توزع في مصارفها الشرعية باستثناء مصرف العاملين عليها.
- (67) الدولة تتكفل بالمصاريف الإدارية كاملة والزيادة الكبيرة في العام 2007 جاءت كنتيجة لتسويات زكوات سنوات سابقة تمت في هذا العام.
- سبتمبر 2009م) ، انظر، موقع الأسواق العربية
<http://www.alaswaq.net/articles/200928186/24/09/.html>
- (52) انظر ، موقع شبكة الأخبار العربية،
<http://www.anntv.tv/Article3Des.asp?Id=130>
- (53) انظر، موقع الجزيرة نت
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/D7C6190D-4B3C-4A96-BDAE-07B43FCB338E.htm>
- (54) انظر، نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، 5 سبتمبر 2009م
www.imf.org/imfsurvey.
- (55) انظر، موقع مؤسسة دويتشه فيله الألماني،
<http://www.dw-world.de/dw/article/0,3718752,00.html>
- (56) انظر، موقع محيط
http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=182385&pg=2
- (57) انظر، موقع إنسان أون لاين
http://www.insanonline.net/news_details_world.php?id=8613
- (58) انظر، شبكة النبا المعلوماتية
<http://www.annabaa.org/nbanews/71910/.htm>
- (59) انظر ، موقع البنك الدولي ، بيان صحفي رقم، 64/2010، EXC،
 16 سبتمبر 2009
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0..contentMDK:22317715~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html>
- (60) انظر موقع وزارة الإعلام الكويتية،
<http://www.news.gov.kw/a/61110>